

الوضوء على ضوء الكتاب والسنة

(47) فإذا كان هذا موقف القرآن الكريم بالنسبة إلى الكتب السماوية، فأولى به أن يكون كذلك بالنسبة إلى السنن المأثورة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فالكتاب مهيم عليها فيؤخذ بالسنة ما دامت غير مخالفة للكتاب (1) ولا يعني ذلك الاكتفاء بالكتاب وحذف السنة من الشريعة فإنَّه من عقائد الزنادقة، بل السنة حجة ثانية للمسلمين بعد الكتاب العزيز بشرط أن لا تضادَّ السند القطعي عند المسلمين. فإذا كان القرآن ناطقاً بالمشح على الأرجل، فما قيمة السنة الأمرة بغسلها، فلو أمكن الجمع بين القرآن والسنة - على ما عرفت من كون القرآن ناسخاً لما كان رائجاً في فترة من الزمن - فهو المطلوب، وإلاَّ فتضرب عرض الجدار. 3. اجتهاد الزمخشري: إنَّ الزمخشري (المتوفى 538 هـ) لما وقف على أنَّ قراءة الأرجل بالجر تدل على المشح بوضوح أراد توجيهها وتأويلها، فقال: قرأ جماعة وأرجلكم بالنصب فدلَّ على أنَّ الأرجل مغسولة، فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المشح. قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، فكان مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح ولكن ليُنْبَه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل: إلى الكعبيين (2). يلاحظ عليه: أوَّلاً: أنَّ ما ذكره من الوجه إِنْما يصح إذا كانت النكته مما تعيها عامة المخاطبين من المؤمنين، وأين هوَّلاء من هذه النكته التي ابتدعها الزمخشري

1. قال النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) : "إذا روي لكم عنِّي حديث فأعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فاقبلوه وإلاَّ فردوه" لاحظ التفسير الكبير: 252/3 ط سنة 1308. 2. الكشاف: 1/326.